عظات الحرب

بقلم حضرة صاحب العزة عبد الله فكرى أباظه باك

ما كدنا نلمح وراء الأفق شبح الاستقلال يبدو حينا ويختفى أحيانا وما كدنا نتنفس بإبرام معاهدة الصداقة والتحالف فى سنة ١٩٣٦ ونمنى النفس باستكمال عناصر استقلالنا ونتفيض عن كواهلنا تراث الماضى الطويل الذى شاعت فيه روح القلق والنفاق والضعف والأنانية — شأن الأمم المغلوبة على أمرها — والفقر والأمية — شأن الأمم الزراعية التى تعيش على الفطرة الأولى — حتى فاجأتنا الحرب الحاضرة بعد ثلاث سنوات فقط من الاعتراف باستقلالنا .

وإذا ذكرت ذلك الماضى الطويل الذى تخر فى عظام الأمة فكاد يفسد حياتها ويعطل تقدمها الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والحربى، بل والخلقى — فيجب أن نذكر الحوادث الجسام التى قطعت ركود ذلك العهد التعس الآسن فأوجدت بارقة أمل فى حياة جديدة أو على الأقل فى تطور جديد له قيمته ونتائجه — تلك الحوادث التى أعتبرها حاسمة فى تاريخ مصر الحديث هى :

١ — ثورة سنة ١٩١٩

٢ — تأسيس بنك مصر فى سنة ١٩٢٠

٣ — تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

٤ — تعديل النظام الجمركى سنة ١٩٣٠

٥ — معاهدة الصداقة والتحالف سنة ١٩٣٦

٦ — معاهدة مونترو بالغاء الامتيازات سنة ١٩٣٧

فقد نشأ عن هذه الحوادث تحسن ملحوظ فى نواح كثيرة من حياتنا وكان لكل منها عظة لها أثرها وقيمتها .

فثورة سنة ١٩١٩ أظهرت أن فى الاتحاد قوة وأن سلاح الحق فى يد الضعيف أقوى من سلاح الباطل فى يد القوى وأن الحرية والاستقلال أغلى من الحياة والجاه المال .

---

* القيت هذه المحاضرة بقاعة بيورت بدعوة من قسم الخدمة بالجامعة الامريكية .

وتأسيس بنك مصر فى سنة ١٩٢٠ وما تفرع منه من شركات علمنا معنى العزة القومية والكرامة الوطنية وأن الاستقلال السياسى لا قيمة له إذا لم يصحب بالاستقلال الاقتصادى الذى يدعمه ويشيد بنيانه .

وتصريح ٢٨ فبراير وإن اختلفت فيه الآراء فانه كان أول اعتراف باستقلالنا وسيادتنا وبمقتضاه كسبنا حق التمثيل السياسى والقنصلى فى الخارج فبدأ اتصالنا الدولى المباشر .

أما تعديل النظام الجمركى فى سنة ١٩٣٠ فقد كان فاتحة تطور خطير فى كيان مصر وبداية عهد اقتصادى جديد إذ استردت مصر حينذاك حريتها فى تكييف نظامها الجمركى على الوضع الذى يلائم مصلحتها ويحمى صناعتها من وطأة المنافسة الخارجية ويشجع على انشاء صناعات حديثة تنهض بالبلاد من فقر الحياة الزراعية وتواضع مستوى المعيشة إلى حياة صناعية تكفل للمشتغلين بها مستوى من المعيشة أرفع درجة وأسعد حالا .

ومما لا شك فيه أن هذا التعديل كان بمثابة العمود الفقرى فى حياة مصر الصناعية ولولاه لظلت مصر فى عيشة الكفاف الزراعى المتواضعة ولعانينا كثيرا من الصعاب والتقشف خلال الحرب الحاضرة .

أما معاهدة الصداقة والتحالف التى أبرمت فى سنة ١٩٣٦ فهى وإن لم تحقق استقلالنا العملى كاملا ، فانها قربتنا كثيرا من ذلك الاستقلال التام المنشود الذى جاهدنا فى سبيله واتفقت كلمة الأمة بكافة عناصرها وأحزابها وطوائفها على ألا ترضى عنه بديلا .

وألغيت بمقتضى معاهدة مونترو الامتيازات فأطلقت يد مصر من ناحية تشريعها المالى بما لا يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب فلم تعد فى حاجة للحصول على موافقة اجماعية من عدة دول على كل تشريع يقصد به زيادة موارد الميزانية بفرض ضريبة جديدة أو برفع ضريبة قائمة فأصبح الجميع متساوين فى الحقوق والواجبات .

ولكن الحرب الحاضرة فاجأتنا بعد ثلاث سنوات من حياتنا الاستقلالية الجديدة ونحن لم نزل فى المهد لم نتذوق بعد حلاوة الحرية ، بل ولم نزل نترنح تحت عبء الانفراد بالمسئولية نسير حينا ونكبو أحيانا ونقف مرة ونتعثر مرارا لا لأننا لم ننضج للمسئولية ، بل لأن أحوالنا لم تخلص من المؤثرات الخارجية فى شتى مناحى الحياة مالية كانت وتجارية وصناعية ودفاعية .

سقت هذه المقدمة التى لم أر بدا من سردها لأهيىء الأذهان إلى الحالة التى أوجدتنا عليها الحرب الحاضرة فى شتى نواحى مرافقنا فقد بلينا بعدم الاستقرار فى حكمنا الداخلى إذ بلغ متوسط عمر الوزارات ثمانية أشهر وتكاد كل وزارة تقوم تهدم ما بدأته الأخرى .

إنه ليؤسفني أن تتحكم هذه الأمور نفسها على موضوعي الاقتصادي ولكن أنى للاقتصاد أن يتحرك إلا داخل نطاق السياسة العامة لكل بلد من بلاد العالم، فالتجارة تتبع الراية كما هو معروف ومأثور .

فاجأتنا الحرب ونحن بعيدون كل البعد عن الاستعداد لها مع أن نذرها كانت في الأفق قبل وقوعها بوقت كبير إذ كنا نعلم منذ وقوع الأزمة السياسية الدولية من جراء مشكلة السوديت التي انتهت باتفاق ميونخ في سنة ١٩٣٨ ازدادت المتاكل الدولية تعقيدا وتوقع الجميع نشوب الحرب بين يوم وآخر بالرغم من اتفاق ميونخ الذي لم يكن في اعتقاد الكثيرين إلا عاملا لإرجاء وقوع الكارثة — وعند ما اندلعت لهب الحرب في أوروبا دلت الدلائل كلها على أنها ستكون حربا عالمية ثانية طويلة الأجل — ورغم ذلك توانينا في وضع الخطط وإعداد التدابير واتخاذ الاجراءات الشاملة لضمان تموين الشعب بحاجاته الضرورية لعدة سنوات قادمة فلم نعمد إلا إلى اتخاذ بعض تدابير محدودة داخلية لم تتناول توفير المواد الضرورية التي اعتادت البلاد استيرادها من الخارج ولا يمكن إنتاجها محليا .

وقد كانت الفرصة مواتية لنا في الأشهر الأولى من الحرب لتعويض ما فاتنا .

ولكن هذه الفرصة الذهبية قد ضاعت على البلاد بدخول إيطاليا الحرب وقفل البحر الأبيض المتوسط حيث ازدادت صعوبات التموين وتعذر النقل البحري وأصبحنا نواجه مشاكل اقتصادية عديدة لم نستطع التغلب عليها أو التخفيف من حدتها .

ولما كانت سياسة الاقتصاد التمويني خلال الحرب تتطلب توافر نقط ارتكاز لتيسير تنظيمه وتدعيمه ونجاحه فليراجع تلك النقط واحدة بعد الأخرى ، حتى نرى مبلغ صلاحية كل منها أو ما فيها من نقص نتدارك به أخطاءنا ومواطن الضعف فينا فنتعظ بما فاتنا في ماضينا وحاضرنا حتى ندرك المأمول من غايتنا في مستقبلنا .

الناحية القومية والاجتماعية — انني كبير الأمل في قبول عذري إذا ما تكلمت في هذا الموضوع الحساس كمصري مخلص بعيدا عن الحزبية صريح العبارة، إذ أجد من العيب أن أغالط نفسي أو أغالط القراء حين أتعرض لموطن من مواطن الضعف الشديدة في كياننا القومي والاجتماعي — فقد ذكرت في مستهل كلامي مبلغ ما انتابنا من وهن وضعف في وحدتنا القومية، فلا حاجة بي الى أن أعود لتكراره أو الى ترديد أسبابه، ولكن الأثر السيء الذي خلفته هذه الحالة في تكوين أخلاقنا وأسوالنا الاجتماعية جعلتنا نلمس في ظروف الحرب — والشدائد محك الأخلاق والرجال — أننا في حاجة الى كثير من الاصلاح ومن الخير أن نعرف عيوبنا بأنفسنا لنلافيها بدل أن نغض الطرف عنها لتتمادى فيها .

وما من شك فى أن مقدمة الصعاب التى تعانيها ، بل وقد يكون أساسها ومحورها كثرة تباين الجنسيات المقيمة فى مصر وتناقرها وتشعب ميولها ونزعاتها مما خلقه لها تراث الامتيازات ومركز مصر الجغرافى الذى إن حسدت عليه كسوق عالمية مركزية فهى مظلومة بسببه من الناحية القومية فضلا عن أن بعض هذه العناصر لا يمت بموطنه ولا بدمه الى وطننا بينما يسيطر على كثير من مرافقنا المالية ويملك زمامها ويحمد فى فسحة الجنسية المصرية الواسعة الرحاب كل أسباب التيسير للاستفادة والكسب والغنم دون الغرم أو القيام بشىء من التضحية إذا ما تطلبت ظروف البلاد أية تضحية .

فلا عجب اذا كانت قيود التموين وأوامره العسكرية المتلاحقة والمناشدة بالوطنية القومية التى يوجهها أولو الأمر بين الحين والحين للحد من الجشع والطمع وسوء الاستغلال يذهب جلها صرخة فى واد بين هذه الطوائف فما من سميع ولا بن مطيع .

ومما يوجب الحسرة أن هذه الروح الاستغلالية الغريبة قد سرت جراثيمها بين صفوف بعض المصريين ، ولا أقول الوطنيين ، ووجدت لديهم مرعى خصيبا مما أفسدته فى نفوسهم شرور الماضى وآثامه فتخلقوا بالأنانية والجشع وبغض النظام ، وذلك منذ أن سرت عاصفة الثورة المصرية فى سنة ١٩١٩ حتى اليوم .

وهناك عامل شديد الأثر فى كياننا الاجتماعى وهو تباين الفوارق المادية بين الطبقات فمن غنى فاحش تتمتع به قلة من الأفراد الى فقر مدقع هو دون حد الكفاف بين الغالبية العظمى التى يتكون منها الشعب المصرى .

ذلك نصيب الشعب المصرى من غذاء الجسم ، فهل هو أسعد حالا فى غذاء العقل وهل نصيبه من التعليم يعتبر كافيا ومرضيا ؟ وهل نسبة الأمية المروعة التى خلفتها ظروف الماضى وسياسة التعليم فى ظلاله قد قضت عليها تطورات الاستقلال ومحت آثارها ؟ ذلك ما كان يجب أن يكون خلال العشرين عاما الماضية ، ولكن شغلتنا القشور عن اللباب ولو جاءت الحرب الحاضرة والأمية لا وجود لها فى بلادنا ليسر ذلك كثيرا من صعاب التموين والغلاء إذ كان يدرك سواد الشعب ما انطوت عليه الأوامر العسكرية والتسعيرات الرسمية ، ولكان الجمهور أكثر استمساكا بحقوقه وأوفر رقابة على الجشعين والمشتغلين — على أن الحكومة قد اتجهت أخيرا الى توسيع نطاق التعليم وتيسير أسبابه على الفقراء والأغنياء على السواء — مما يدعو الى التفاؤل والقضاء على الأمية فى المستقبل القريب بإذن الله .

وبينما نجد هذه الحال المروعة بين طبقات غالبية الشعب الكبرى نرى عشرات ، بل مئات من المترفين وأصحاب الملايين يعيشون عيشة البذخ والترف المقيم على حساب الفلاحين

المساكين وما من شك فى أن هذه المظاهرة الخطيرة تغرس فى نفوس الطبقات الفقيرة شيئا فشيئا نزعة من الدفين ولولا لطف من الله وهدى من تعاليم ديننا القويم لسرت روح الشر بين تلك الطبقات المظلومة سريان النار فى الهشيم .

وما لنا نتحدث عن المترفين وأصحاب الملايين وحدهم ونترك الطبقات المتوسطة ونحن نرى أن الحرب وما تتطلبه من اقتصاد وتضحية لم تحد من رغباتهم ومستوى معيشتهم ، وبينما ترتفع الأصوات بالشكوى من فداحة الغلاء يعمن هؤلاء والسيدات قبل الرجال بطبيعة الحال فى الاستمساك بالكماليات وعدم التفريط فى شىء من أسباب الترفيه والاستمتاع — وفى الوقت الذى يصطلى فيه العالم بنار الحرب الضروس ونقف نساء الدول المحاربة الى جانب رجالهن بملابس الميدان نجد سيداتنا ، بل وفريقا من شبابنا المدلل — يتمسك بالطعام الشهى الوفير والفراش الوثير والمنظر النضير والملبس الثمين من الكتان الخفاف والحرير .

ويقينى أن أصل العلة فى هذه الروح أننا شعب لم يستكمل تسلم زمام كل أمره بعد ولم ينفرد بتحمل مسئولية الدفاع عن كيانه ولم يجتز فرصة تجارب قاسية تبعث فى النفوس صلابة الخلق والاعتماد على النفس والتفانى فى القيام بالواجب والاستمساك بالحق والتحلى بالنظام وهو أهم أسباب كل نجاح وفناء الفرد فى سبيل المجموع والشعور العميق الصادق بحلاوة الاستقلال والعزة القومية التى لا يسيطر عليها ولا يوجهها الى الوجهة الوطنية الصحيحة إلا أبناء البلاد .

الناحية الاقتصادية — وإذا كنت قد قدمت الناحية القومية والاجتماعية على الناحية الاقتصادية التى هى جوهر موضوعى فذلك لأننى أعتقد بأن كل تنظيم اقتصادى مهما بذل فيه من جهد وعناء لا يمكن أن يشاد على أساس صحيح أو يؤتى ثمرته إلا إذا كان مرتكزا على كيان استقلالى سليم ومحيط من الأخلاق والتربية القومية الخالية من شوائب السوء والفساد .

ولما كانت الناحية الاقتصادية تشمل المرافق الزراعية والصناعية والتجارية فسأتناول كلا منها بالكلام فى غير اطالة ، ولكن قبل أن أتناول كل ناحية منها أرى لزاما على أن أعرض الى تقرير الواقع من أنه لما نشبت الحرب الحاضرة لم يكن لدينا أى برنامج ثابت لاقتصادنا القومى ، ولعل تعدد الحكومات واطراد الانقلابات هما السبب فى عدم وضع سياسة مستقرة يبنى عليها البانون ويستنير بها المسئولون — لهذا كانت كل سياستنا مرتجلة غير قائمة على أساس من الدراسة المستفيضة والاحصاءات السليمة التى هى عماد كل توجيه وإصلاح — ومع أننا أمة عريقة فى الزراعة إلا أننا كنا على الدوام مفتقرين الى وضع سياسة إنشائية

زراعية تتفق مع مصلحتنا القومية واقتصادنا الأهلى وتكفل للبلاد إنتاج كفايتها من شتى المحاصيل المختلفة اللازمة لاستهلاك الشعب أو إنشاء صناعات زراعية جديدة أو للوفاء بحاجة بعض الصناعات القائمة وتصدير ما يفيض عن الحاجة بعد كل هذا الى الأسواق الخارجية تحت رقابة فنية تكفل حسن السمعة وحفظ المستوى النوعى بما يروج تلك الحاصلات فى أسواق العالم — وكانت إحصاءاتنا الزراعية اجتهادية تقديرية ظالما اختلفت فيها الآراء وطعن فى صحتها الخبراء .

وكثيرا ما كانت تظهر الإحصاءات الرسمية لبعض المحاصيل بعد أن يكون قد تم نضجها وجنيها ، بل وتصريفها فى الأسواق . أما احصاءاتنا الصناعية فلم يكن لها وجود على الاطلاق وبالرغم من أننا اتجهنا نحو الإنتاج الصناعى فى غضون العشرين عاما الأخيرة فإننا لم نتعظ بتجارب الأمم التى سبقتنا فى ميدان الصناعة ، وكان من اليسير أن نطبق بعض ما اتخذته — تلك الأمم من أنظمة حديثة تقوم الصناعة على أساسها وفى مقدمتها الإحصاء الصناعى الذى لا يمكن بغيره أن يدرك مبلغ الإنتاج والاستهلاك وتدبير الخامات وتوزيعها وتقسيم المناطق الصناعية الصالحة لإنتاج كل سلعة منعا من سياسة التركيز أو الانتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك أو خلق مشاكل العمال والأجور كلما تكاثفت المصانع فى جهة من الجهات ما دام الميدان خاليا من حسن التوجيه والتوزيع والإرشاد .

الناحية الزراعية — كانت مصر الى ما قبل الحرب العالمية السابقة تعتمد فى دخلها القومى على إنتاجها الزراعى وحده وكان الاهتمام العام منصبا على الناحية الزراعية وما تحتاج اليه من رى وصرف وتحسين فى مختلف المحاصيل — ولا شك أن هذا الاهتمام قد أتى بكثير من الخير واكتسبت مصر سمعة دولية طيبة فى إنتاج أنواع القطن وعلى الأخص الطويل التيلة — وكانت تجنى منه دخلا سنويا يتراوح بين ٢٢ مليون و ٢٥ مليون جنيه فى المتوسط إذا أخذت سنوات ١٩٣٧ إلى ١٩٣٩ فى الاعتبار — غير أن هذا الإنتاج الزراعى رغم التوسع فيه لم يزل دون الكفاية لحاجات السكان الذين يتزايد عددهم بنسبة عالية عام بعد عام والمساحات المنزرعة الى اليوم لا تتجاوز ٦,٠٠٠,٠٠٠ فدان ويمكن مع مواصلة الإصلاح أن تصل تلك المساحات الى نحو ثمانية ملايين من الأفدنة — ولكن ذلك لن يفى بتزايد عدد السكان الذى يسير بنسبة أكبر وأسرع إذا قسنا المستقبل بالماضى أى بنسبة ١,٥ ٪ أو ما يعادل نحو ربع مليون فى كل عام .

كنا إلى ما قبل الحرب نعتمد على القطن كعماد لثروتنا الزراعية نصدره إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية والاسيوية على بواخر الممالك المشترية وبالأسعار التى تلائمها دون أن

تملك على هذه الأسعار أى سلطان — فالقطن المصرى على أهميته الحيوية بالنسبة لنا و بالرغم من تنافس الدول الصناعية عليه بالجودة فوعه لم تزد نسبة كميته عن ٦٪ من مجموع الإنتاج القطنى فى العالم — فسوقه لذلك رهينة بمشيئة عملائنا من مشتريه — واذا كانت المنافسة الدولية قبل الحرب كفيلة بتحسين أسعاره ، فما هو المصير بعد هذه الحرب إذا انعدم هذا التنافس وانفرد بشراء قطننا فريق دون فريق ؟ إن هـذه الحال جديرة بالتفكير والتدبير ، وسأعرض لها عند الكلام فى الناحيتين الصناعية والتجارية .

أما الحبوب فقد كنا إلى ما قبل الحرب الحاضرة ننتج منها ما يكفى استهلاكنا وكانت تباع بأسعار متواضعة فيها الكفاف للمنتجين الذين كانوا دائمى التذمر والشكوى من عدم التناسب بين النفقات والإيراد مما كان يضطرهم للحط من أجور العمال الزراعيين وجعل مستوى معيشتهم أدنى مما يمكن أن يعيش به الانسان له حس وشعور وعقل يدرك أن الله خلقه وميزه على سائر الحيوان ، وما من شك فى أن هـذه الحالة التعسة كان لهـا أبلغ الأثر فى انحطاط الصحة العامة وفساد القرية .

ومن أبلغ آثار الحرب الحاضرة فى إنتاجنا الزراعى ما واجهناه من أزمة فى السماد لم يحسب لها حساب بعد أن أهمل الزراع تدبير السماد العضوى كما تعطل تنفيذ مشروع كهرباء خزان أسوان وصنع السماد فى مصر بتأثير التناحر الحزبى و بفعل التضارب الداخلى فى الحكم.

نشبت الحرب فواجهنا بها اضطرارا لقلب أوضاعنا الزراعية وتغييرا لبرامجها قبل كل زراعة وتبعا للسياسة التى رأت كل وزارة قائمة اتباعها للصالح المشترك فانكمش القطن الى ١٥٪ من المساحة وزاد إنتاج الحبوب لمواجهة حاجيات القرين المدنيـة والعسكرية ، وارتفعت أسعارها الى حد سبب شكوى المستهلكين ذوى الايراد المحدود وطبقات العمال والفقراء وان كان لم يرض المنتجين إرضاء كاملا .

فإذا أردنا إعداد أنفسنا إلى ما بعد الحرب وجب أن يوضع لذلك برنامج زراعى ثابت شامل لا يرجع بنا إلى ما قبل الحرب من الاعتماد على محصول زراعى واحد ولا يجعلنا نزرع نوعا من المحصول فى أرض لاتجود بها غلته ، بل يجب أن توزع المحاصيل على المناطق الصالحة لحفظ مستوى نوعها ومضاعفة غلتها ورخص إنتاجها وأن تتوافر الآلات الزراعية الرخيصة مع تيسير حصول الزراع عليها لخفض تكاليف الإنتاج حتى لا يضار المنتجون ولا يرهق المستهلكون وأن توضع سياسة إيجابيـة لتوفير السماد العضوى والكيمائى — وأن يعنى بنشر التعاون الزراعى وتدعيم أركانه وتمويله وتنظيمه بتأسيس بنك تعاونى خاص — وأن تتخذ خطوات عمليـة للإكثار من تربية المـاشية تعويضا لمـا خسرناه منها واتقاظا بالأزمة التى

نواجهها اليوم — وأن يعنى بالإكثار من الغابات والأشجار توفيرا للأخشاب والوقود والآلات الزراعية البسيطة وأن تنشأ مخازن عامة كافية (silos) لحفظ الحبوب من مؤثرات الجو والآفات — وأن تباع أراضى الحكومة لصغار المزارعين تفريجا لأزمة السكان وتيسيرا لإصلاحها وحسن استغلالها إذا ما ألقيت مسئولية زراعتها على كواهلهم وآل خيرها لهم .

ويجب أن يستمر الاهتمام بزراعة الفاكهة والخضر وأن تنشأ الثلاجات فى شتى مناطق الإنتاج لحفظها وتنظيم تصريفها — وإذا كانت ظروف الحرب قد منعت استيراد بعض أنواع الفاكهة التى لا تنتج عندنا كالتفاح والكمثرى والخوخ والبرقوق والكريز وبعض أنواع العنب، وقد كان يرد إلينا منها فى العام ما قيمته ٢٢٢٠٠٠ جنيه تقريبا فما ضرنا لو استمر هذا الامتناع بعد الحرب حتى نستهلك من الفاكهة ما تنتجه أرضنا كما تعودتنا ظروف الحرب الحاضرة — أو على الأقل قد يكون من الخير أن تفرض على تلك الأنواع الأجنبية رسوم جمركية عالية حتى لا يأكلها إلا المترفون فتستفيد خزانة الدولة وتحمى الفاكهة المصرية لخير البلاد — ومما يجب أن يكون فى المقام الأول من العناية تشجيع إنشاء الصناعات الزراعية وتوفير الخامات لها وفى مقدمتها صناعة الألبان ومنتجاتها و إيجاد المراعى الصالحة اللازمة لها — فإذا كانت ظروف الحرب قد حمت الإنتاج الأهلى من ورود ما قيمته ٣٠٠,٠٠٠ جنيه تقريبا من منتجات الألبان فى كل عام فمن الخير أن يظل هذا الإنتاج محميا بعد الحرب وأن يكون لنا من تلك الحماية الاضطرارية عظة لفرض حماية تكفل لإنتاجنا القومى الحياة والثبات.

الناحية الصناعية — كنا نتلقى فى المدارس منذ نحو ثلاثين عاما أن مصر بلد زراعى لا يصلح للصناعة لأن الصناعة تحتاج للفحم ولا يوجد الفحم فى مصر وكان يستشهد على هذا بأن الصناعات المتعددة التى أنشأها مؤسس مصر الحديثة محمد على الكبير لم تعش من بعده — بالرغم من أن ذلك الاستشهاد يخالف الواقع لأن منشآت محمد على الصناعية لم تدم بعده بسبب صبغتها الحكومية المحضة ولو أنها كانت أسست على نظام اقتصادى أهلى سليم ولم تتعرض لأعاصير السياسة والغرض لدامت إلى اليوم وكان الاعتقاد السائد قبل ربع قرن فقط، بل و إلى إنشاء بنك مصر وما تفرع عنه من شركات فى سنة ١٩٣٠ أننا لا يمكن أن نصبح بلدا صناعيا فى يوم من الأيام — ولكن — والحق جدير بالتسجيل — أن طلعت حرب طيب الله ثراه كان أول من اجترأ على تحطيم هذه القالة المفتراة — ثم جاء التعديل الجمركى فى سنة ١٩٣٠ ميلادية سندا لهذا الإقدام وعمادا، فبدأ منذ طبق هذا التعديل عهد جديد كان له أثره الواضح فى اتجاه البلاد نحو تطور صناعى له قيمته وخطره وقد ظهر فى ظروف هذه الحرب نفعه وأثره و يكفى أن نتخيل خلو

مصر من الصناعات الناشئة فيها لتدرك مبلغ ما كانت تعانيه من ضنك وحاجة وعراء — وإذا كانت الغالبية العظمى من صناعاتنا قد قام بنصيب الأسد فيها غير المصريين فلهم منا الحمد وعرفان الجميل ولنا منهم حسن المقدرة والموعظة الكريمة — كما أن الظروف الحاضرة قد ضاعفت لهم الأجر وحسن الجزاء — ووطدت أركان مشروعاتهم فأصبح منها ما يسد حاجة البلاد كصناعة السكر — والطحن — والكحول — والصابون — والجلود ومنتجاتها — والأسمنت — والغزل والنسيج — وملح الطعام — والكبريت — والسجائر — والأعجنة الغذائية والزيوت ومستخرجاتها .

ومنها ما تضاعف إنتاجه بسبب ظروف الحرب حتى قطع فى خلال السنوات الثلاث الأخيرة مراحل ما كان ليقطعها فى الظروف العادية فى عشرات السنين كالغزل والنسيج والمنتجات الزراعية المحفوظة والصناعات الكيماوية كصناعة وتكرير البترول وحامض الكبريتيك والبويات والورنيش والجلسرين وبعض مواد البناء وبعض الصناعات الميكانيكية الصغرى . كما نشأت بسبب ظروف صناعات جديدة سدت كثيرا من الفراغ الذى أوقفه إيجاد الاستيراد أو صعاب التصدير كصناعة النشاء والباليكوز وتجفيف البصل واستخراج اليوشادر وسلفات الألومنيوم والمانيزيا وسلفات النحاس وبعض مستخرجات الألبان وعلى الأخص الجبن الجاف وبعض منتجات الكاوتشوك وبعض المنسوجات الراقية التى حلت محل الحرير وبعض قطع الغيار وواجيرات الغاز والمواسير ذات الضغط العالى والجلوت وبعض أنواع الورق ولعب الأطفال والأوانى المعدنية والنحاسية وما الى ذلك من عشرات الصناعات الصغرى التى لم تكن لها أية فرصة للوجود والنهوض لولا ظروف الحرب التى حمت إنتاجنا القومى الى حين من وطأة المنافسة التى كانت تتعرض لها من الواردات الرخيصة التى تنتجها بعض الدول فتغمر بها الأسواق .

فاذا كانت ظروف الحرب قد أعطتنا درسا عمليا بأننا نستطيع أن نصبح أمة صناعية بكل معانى الكلمة فهل أعددنا أنفسنا لهذا التطور الذى ينقل مصر الى مستوى رفيع من الغنى والرفاهية ويدر لبنيها الذين يعيش معظمهم الى الآن عيش الكفاف حياة رغدة ميسرة وصحة وثقافة وعزة ومناعة .

وماذا ينقصنا لهذا التطور الخطير وعناصر النجاح كلها متوافرة فلدينا الخامات الصالحة ولم تزل ثروتنا المعدنية بكرا تتطلب تنظيم الاستثمار فلدينا الحديد والمنجنيز والفوسفات والنطرون — كما أن لدينا من الخامات الزراعية الشيء الوفير الذى يكفينا — بل يفيض عن حاجتنا للتصدير .

أما الأيدى العاملة فما أكثرها لأنها تفيض عن حاجة الزراعة وقد التحق الكثير منها بالأعمال الصناعية المتصلة بالشئون العسكرية كما تضاعف عدد من التحقوا بالمصانع لمواجهة زيادة الانتاج وكل هؤلاء يجب أن يحسب لهم حساب بعد الحرب وأن تدبر أبواب الرزق لهم من الآن قبل أن يصبحوا عاطلين — وما أرخص اليد العاملة فى مصر لأن العامل المصرى راض قنوع، أما الاخصائيون الفنيون فقد أصبح لدينا منهم عدد غير قليل وساعدت ظروف الحرب الحاضرة أن يحل الكثيرون منهم محل الأجانب الذين استبعدوا من الصناعة — إما لأنهم تابعين لبعض دول المحور وإما لأنهم قد انضموا للقوات المحاربة — ومع هذا فلا يضيرنا على الاطلاق أن ننتفع بخبرة أهل الفن مهما كانت جنسيتهم بشرط أن ينضم الى جانبهم مصريين يتعلمون ويتدربون .

أما مشكلة الوقود التى طالما قيل إنها حجر العثرة فى سبيل نهضتنا الصناعية فليس أدل على حلها من الوضع الذى نجد أنفسنا فيه اليوم من ازدهار فى صناعتنا ومضاعفة فى إنتاجها مع هبوط الوارد من الفحم الى رقم متواضع — فقد كانت مصر قبل الحرب تستورد ١٣٠٠٠٠٠ طن فى كل عام فلما نشبت الحرب وصعب الاستيراد اضطرت البلاد للاعتماد على ما يمكن أن تحصل عليه من مواردها الخاصة من الوقود وأخصها المازوت ثم الكسب المستخرج من بذرة القطن .

ومن حسن حظ البلاد أن اكتشفت قبيل الحرب بقليل آبار رأس غارب والزيت الخام المستخرج منها يمتاز على ما كان يستخرج منه من آبار الغردقه بخلوه التام من الماء . ونتج عن ذلك الخير الجديد أن تحولت صناعات متعددة عن استهلاك الفحم الى استهلاك المازوت كما تحولت معظم قطارات السكك الحديدية — ويتوقف امكان اكتفاء البلاد بوجه عام بانتاجها المحلى من الوقود على مدى استمرار توافر البترول الخام وإمكان الحصول عليه بأسعار معتدلة للوفاء بحاجة الصناعات القائمة والمستحدثة — على أن بعض الصناعات لا غنى لها عن الفحم كصناعة الحديد .

أما رءوس الأموال فمتوافرة والدليل واضح بتجربة قرض القطن الذى غطى بعشرة أضعاف المبلغ المطلوب فى أيام وبتجربة قرض تحويل الدين الذى تغطى بأنواعه الثلاثة فى أقصر وقت وأصبح المصريون بحكم الاختلاط والمشاهدة يقدرون معنى استغلال أموالهم فى الصناعة ويقبلون على أسهم الشركات الصناعية بحماسة واقتناع .

ومن الصناعات الكبرى الحيوية لمصر والتى دلت ظروف الحرب على وجوب العناية بها ومضاعفة إنتاجها — صناعة الغزل والنسج — فبالرغم من الانتعاش الكبير الذى أصابها

منذ نشوب الحرب الى اليوم — لم تزل قاصرة عن الوفاء بحاجة الاستهلاك لقلة عدد المغازل التى تكفى لإنتاج الخيوط الكافية للنسيج حتى أن الأنوال اليدوية الموجودة والتى استحدثت خلال الحرب قد بلغ عددها نحو ٤٥٠٠٠ نول — لا يوجد من الغزل ما يكفى نصفها — أما المغازل والمناسج الميكانيكية فتعمل ليل نهار دون أن تستطيع كفاية السكان بحال — وفى مضاعفة إنتاج صناعة الغزل والنسيج تحقيق غرضين .الأول: التوسع الصناعى وهو مطلوب مرغوب . والثانى : مضاعفة استهلاك القطن المصرى وبدلا من اقتصارنا على استهلاك ٨٠٠٠٠٠ قنطار كل عام فى الوقت الحاضر يمكن أن نصل إلى نحو مليون ونصف المليون من القناطير وهو خير لاشك فى مقداره أو تقدير آثاره. بل لكم أتمنى أن يجىء الوقت الذى نستطيع فيه أن نصدر قسطاً كبيرا من قطننا نسيجا للأقطار المجاورة .

فهل لنا من الناحية الاقتصادية — أن نحمد الله — على ما استفدناه من ظروف الحرب بالنسبة لصناعتنا التى طفرت فى سنوات قليلة الى حد ما كانت لتبلغه فى أضعافها لولا هبوط أو انقطاع الواردات وزيادة الاستهلاك — وهلا نأخذ من هذا التطور عظة بمبلغ ما تحتاج إليه صناعتنا الناشئة من حماية ورعاية وتنظيم وتوجيه فنى سليم .

يجدر بنا أن نغتنم الفرصة وأن نبادر للعمل قبل أن تنتهى الحرب وتعود الظروف الى حالتها الأولى فنتلاشى بعض صناعاتنا الناشئة التى قامت ، وتتضاءل تلك التى ازدهرت ، ولا سبيل الى الرعاية المنشودة والتنظيم المرجو إلا بالمسارعة الى إنشاء مجلس للبحوث الفنية من رجال الحكومة المختصين ورجال الصناعة والمال لبحث أحوال الصناعة القائمة واللازمة الموجودة والتى يجب أن توجد وتدبير عناصر النجاح لها وفى مقدمتها إنشاء بنك صناعى وإصدار قانون للإحصاء الصناعى وهو قانون لا غنى عنه ولا يمكن إحكام التوجيه والتنظيم إلا على هداه ولقد لمست الحاجة لمثل هذا الإحصاء فى ظروف التموين التى تمر اليوم بنا فقامت وزارة التجارة والصناعة بإعداد مشروعه وهو الآن بين يدى البرلمان تمهيدا لإصداره .

إن صناعتنا يجب أن تحمى حتى تقف على قدميها وتزدهر ويجب أن تكون هذه خطتنا القومية التى لا نختلف عليها مطلقا وأن نتمسك بهذه السياسة لنصبح بلدا صناعيا مهما كانت الظروف والأحوال .

الناحية التجارية : فى التجارة الداخلية — ظلت التجارة فى مصر طوال العهود المختلفة التى توالت عليها قبل الربع قرن الأخيرة من كل تنظيم اذا استثنينا نظام الطوائف واختيار أحد التجار المعروفين وتلقيبه بلقب "شيخ التجار" وكان فى ميدان التجارة متسع لكل

من تحدثه نفسه بالاشتغال بها ولا يحد من احتراف التجارة إلا ما جاء بالمادة الأولى من القانون التجارى "بأن كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها حرفة معتادة له فهو تاجر" ومعنى هذا أن كل من احترف شراء أو بيع سلعة أو بعض سلع أصبح تاجرا .

كما تطالبت المواد ١١ و١٢ و١٣ من القانون التجارى أن يمسك التاجر بعض الدفاتر النظامية حتى تكون حجة له على الغير وجاء ذلك الغرض خاليا من أى شرط جزائى يطبق على كل من يهمل إمساك هذه الدفاتر النظامية فكأن المشرع قد فرض على التاجر امساك دفاتر تحقيقا لمصلحته وحده دون تقدير مصلحة الجمهور والمصلحة العامة ، وقد ترتب على هذا الاغفال جواز احتراف التجارة لكل راغب فيها مهما كانت ثقافته ومستواه الاجتماعى ومركزه المالى واقترنت هذه الفوضى باغفال إمساك حسابات نظامية أو اتباع أية قواعد مرسومة فى المعاملات التجارية ولم تكن الغالبية تقدر قيمة الاحتفاظ بدفاتر نظامية وحسابات دقيقة لنجاح التجارة وما هى إلا كالعين للانسان يبصر بها قبل أن يقع خطاه وكالبوصلة للربان فى المحيط الواسع تشير اليه طريق الاتجاه .

وحتى القلة القليلة التى كانت تمسك الحسابات والدفاتر انما كانت تمسكها بشتى أنواع الأساليب والرموز واللغات دون قيام حسيب ولا رقيب مما جعل أمر التجارة فوضى بين الناس ومهنة يحترفها كل من هب ودب من المصريين وغير المصريين المتعلمين وغير المتعلمين الجادين منهم والمغامرين المستهترين .

وما كادت تتنسم البلاد بعض نسيم الاستقلال فى السنوات الأخيرة قبل الحرب الحاضرة حتى شعرت على ضوء التجارب بمسيس الحاجة لادخال بعض الوسائل المنظمة للتجارة وكانت تسير بخطى لا بأس بها فى هذا السبيل حتى قامت الحرب الحاضرة وشعرت مصر بوطأتها فاضطر أولو الأمر لتوجيه كثير من اهتمامهم — تحت ضغط الحاجة — لمعالجة هذه الآثار .

وفى مقدمة الاجراءات التى اتخذت منذ بداية الحرب لتنظيم بعض نواحى التجارة اصدار القوانين الخاصة بالموازين — وبالبيانات والعلامات التجارية — وبيع المحال التجارية ورهنها — وتأسيس وتنظيم الغرف التجارية — وبتنظيم تجارة الجملة للحاصلات الزراعية — وبمراقبة صادرات الحاصلات الزراعية — وبمراقبة تجارة الحبوب — وبقمع الغش والتدليس — وبتحديد أقصى الأسعار للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية — وبتنظيم أوامر الاستيلاء والتكاليف — وبحظر الاسراف فى شراء أو حيازة بعض الأصناف وبتنظيم تجارة بعض السلع والمنتجات كالجبن والشاى والصابون والمنسوجات والخيوط القطنية .

يضاف إلى هذه القوانين والمراسيم بقوانين عشرات من الأوامر العسكرية المنظمة للتجارة وفرض قيود على التعامل والتسعير والتخزين والتوزيع والاستهلاك مما استوجب

إمساك دفاتر نظامية تكون موضع التفتيش والرقابة وتلقى على العامل التجارى ضوءا من الاشراف المنظم وصون حقوق المتعاملين من التجار والجمهور ، وتتوج هذا التنظيم تعاين اللغة العربية الذى سرى فى أوائل هذا العام ووضع حدا لكثير من الفوضى وتباين اللغات التى كانت تمسك بها الحسابات .

و إذا كانت الحرب شرا تاما لا شك فيه فإنها بعض نواحى الخير ومنها سرعة الإجراءات التى عولج بها كثير من نواحى النقص التى كانت تسود أعمالنا التجارية وتضعنا فى حدود التوجيه السليم والنظام .

وجدير بنا أن نستدرك نواحى الضعف التى لمسناها فى أنظمتنا التجارية وأن نتخذ العدة من الآن لتلافى كل وجوه النقص فى تشريعنا المدنى حتى إذا ما وضعت الحرب أوزارها لم نرجع الى الوراء الى ناحية التفريط وسوء النظام بدلا من اتخاذ وسائل الاصلاح التى تطابتها ظروف الحرب واتخاذها نقط ارتكاز نتجه منها إلى الأمام فاننا فى حاجة ماسة إلى مراجعة القوانين الخاصة بانشاء الشركات والمساهمة منها بنوع خاص لجعلها متمشية مع روح التطور القومى الحاضر كما تدعو الحاجة إلى الاهتمام بتنظيم الأسواق العامة لشتى الحاصلات فى مناطق انتاجها وتداولها والتوسع فى إنشاء تلك الأسواق للحبوب والبقول والخضر والفواكه المزودة بمخازن التبريد الحديثة ، وتيسير سبل التعامل فى هذه الأسواق تنظيما للعرض والطلب ، وتوحيد الأسعار والمحافظة على مستواها العادل ، والحصول على إحصاءات للرجوع إليها عند الحاجة .

ومن أقصى ما يجب الاهتمام به إنشاء مخازن عامة لخزن الحبوب وهى ما يسمونها " بالسياوس " واختيار أنسب المواقع لها على شواطئ النهر لنقل الحاصلات إليها بوسائل النقل المائى الرخيصة ، وبذلك يصان قسط كبير من التلف بالسوس والآفات ويسلم من التعرض للمؤثرات الجوية ، ويصبح التعامل فى هذه الحاصلات سواء بالبيع أو بالاقتراض ميسرا بمجرد تداول ورقة بسيطة هى سند الإيداع .

و إذا أريد تنظيم التجارة الداخلية وتيسير التعامل فيها ، فمن أول عناصر هذا التنظيم وملازماته تيسير سبل النقل وتنسيقها بين مختلف وسائلها ، حديدية وبرية ونهرية بدلا من التضارب والتناحر الذى كان سائدا قبل الحرب ، لأن السياسة الحكومية إلى ذلك الحين كانت تتناول السكك الحديدية بالحماية والرعاية وتضع فى سبيل النقل البرى والنهرى شتى العقاب ، وكان التنافس على تخفيض الأجور بين شتى وسائله على أشد ما يكون حتى كادت توقف الشركات الأهلية أعمالها لتعرضها لخسائر لا قبل لها باحتمالها ، فما أن جاءت الحرب حتى أثبتت ظروف النقل أن البلاد فى حاجة ماسة إلى كل وسائل النقل ، وأن لكل منها فضله وقيمته ، وأنه لولا وسائل النقل النهرى الذى يقوم بأجل الخدمات للأغراض العسكرية

والمدنية على السواء لو وجدا أنفسهما فى حالة كان يستحيل معها التغلب على مشكلة النقل قائمة فى الوقت الحاضر ، فمن الواقع المشاهد الذى لا مراء فيه أن وسائل النقل الحاضرة بمختلف أنواعها لا تفى بحاجات النقل وأن كثيرا من الشكوى التى يضج بها التجار فى كل يوم مرجعها إلى قصور وسائل النقل فضلا عن الارتفاع الفاحش فى أجوره مما تقع وطأته على الجمهور مباشرة فى تحديد أسعار السلع المتداولة .

فمن أوجب الواجبات أن نتعظ بهذا الدرس العملى ، وأن يخلق نظام دائم لتنسيق وسائل النقل فى حدود العدالة والمصلحة العامة بما يكفل لكل وسيلة منها الحياة والاستمرار .

إن كل محاولة لإصلاح حالنا و إدراك ما فاتنا وتدعيم نظامنا الاقتصادى على أساس قوى سليم لا يمكن أن تثمر ثمرتها قبل أن تستكمل كل نقص فى كيانها القومى ونتدارك كل ما فوتته علينا ظروف الحرب من حقوق كنا نسير فى طريق الحصول عليها بعد إبرام المعاهدة وإذا كان لى أن أجمل الأهداف الهامة التى يجب أن تتجه اليها جهودنا فإنى ألخصها فيما يلى :

أولا — يجب أن يكون هدفنا الأول استكمال استقلالنا التام وسيادتنا الكاملة وتخليصها من كل شائبة وأن تتضافر جهودنا لتحقيق وحدة قومية ذات أهداف وطنية تسمو على التناحر الحزبى والتزاحم على كراسى الحكم ، وتوطيد نظام الإدارة الحكومية على أساس من الاستقرار الذى يساعد على وضع برنامج إصلاحى طويل الأمد تعالج به نواحى النقص فى اقتصادنا القومى و يكون تنفيذه بعيدا عن تأثير الانقلابات الوزارية المطردة التى قد تكون من مستلزمات الحكم النيابى .

و إذا قدرت النفقات اللازمة لاستكمال أهم نواحى النقص فى مرافقنا العامة كالصحة والتعليم والمشروعات الزراعية والصناعية وما اليها بحوالى المائة مليون من الجنيهات فياحبذا لو سارعنا إلى تنظيم عقد قرض أهلى بهذا المقدار — والظروف المالية الآن مؤاتية — لنواجه الانفاق على هذه المشروعات الاصلاحية الحيوية فى مدى عشرة سنوات حتى نعوض بطء الماضى ونربط ببرنامج عملى تكون وجهتنا القومية تحقيقه فى أقصر وقت مستطاع .

إننا فى حاجة ماسة الى سياسة قومية خالية من آثار الحزبية الغاشمة التى تهدم دون بناء وتفرق بين الأصدقاء لا بل بين الآباء والأبناء وخليقة أن يكون لأمة مفككة القلوب رخاء ولا بقاء .

ثانيا — إننا فى حاجة ماسة الى تحديد الجنسية المصرية تحديدا واضحا غير قابل للبط والمرونة الحاضرة التى تجعل منا خليطا غريبا مختلف المنبت والدم والمشارب والنزعات — وقد لا توجد فى بلاد العالم بلد مثلنا اسرافا فى الترحيب بكل من هب ودب للتجنس بالجنسية المصرية المفتوحة الأبواب الواسعة الرحاب .

ثالثا — إننا فى حاجة عاجلة لاعادة النظر فى نظامنا الحكومى لمعالجة طريقة التركيز التى تعطل الأعمال وتشل الحركة ويجب أن نواجه هذا العيب بكثير من الاقدام والحزم وان استدعى تحويل بعض المصالح من وزارة إلى وزارة ونقل بعض السلطات من وزارات إلى غيرها وتوزيع الاختصاصات بين الجهات الحكومية المختلفة وادماج بعض المصالح والوزارات فى بعضها البعض اقتصادا للوقت والعمل والمال ووضع حد للتركيز المتوارث من عهد قديم بسيطرة وزارة المالية على سائر الوزارات فى أخص شؤونها سيطرة من شأنها تعطيل دولاب العمل وشل حركة التصرف فى الأمور بما تتطلبه من سرعة وتوزيع للمسؤوليات ، والواجب المتبع فى الدول المتحضرة أن تختص وزارة المالية لشؤون الخزانة والميزانية وأن توزع الاختصاصات الأخرى على وزارتها المختصة لتنهض ببعثها دون إبطاء .

رابعا — يجب أن نعد أنفسنا لتعديل أساسى فى سياستنا المالية وتوزيع أبواب المصروفات والايرادات. فان تجارب الحرب لابد أن تكون اقنعتنا بأن هناك غداقا فى بعض الأبواب التى لا داعى للاسترسال فى الانفاق عليها وتقتيرا فى بعض الأبواب التى تستحق الاهتمام والتدعيم وأخصها التعليم والصحة والتجارة والصناعة المشروعات الباعثة على مضاعفة الانتاج الزراعى . أما ما عدا ذلك من أبواب المصروفات فان كثرة الانفاق فيها بما قد يرهق ميزانيتنا أمر يدعو لكثير من التبصر والاعتبار بتجارب غيرنا من الأمم خلال الحرب الحاضرة .

أما فى ناحية الإيرادات فلسياسة الحازمة التى تلائم روح العصر هى تضييق الفوارق الاجتماعية بين الطبقات ورفع مستوى المعيشة للطبقات الفقيرة والعاملة والحد من الثراء الفاحش الذى يصيبه بعض الأفراد على حساب سائر الطبقات .

خامسا — يجب أن نتضافر فى توحيد جبهتنا بمجرد انتهاء الحرب متناسين أحقادنا وحزبياتنا ومصالحنا الخاصة لنحقق لبلادنا سيادتها الكاملة وندفع عنها كل محاولة قد تمس هذه السيادة من قريب أو من بعيد لعلنا بهذا نصل إلى أن تكون مصر المستقلة ذات حياد دولى محترم . أو عضوا مستقلا له احترامه وخطره فى تعاون دولى عام .

عبد الله أباظه